المحور الأول

المزاعم التوراتية والقرار ٢٤٢ : عقبات ممتدة على طريق السلام

سوف يعرض هذا المحور للعقبات التي تعترض طريق السلام، وهي عقبات تلقى بظلالها السلبية على إمكانية الخروج من النفق الذي انتهى إليه طريق المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وهي – بالمثل – عقبات تضيق بها زاوية الحركة في اتجاه تغيير قواعد اللعبة لصالح الطرف الفلسطيني في صراع تاريخ المستقبل.. وطلباً لسلام عادل، فهناك مزاعم توراتية شقت لنفسها – داخل الحركة الصهيونية – مساراً توافقيًّا مع التيار القومي العلماني، وفي رحلة الزمن من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل .. بات المسار بمثابة عقبة على طريق السلام، وهناك – أيضاً – القرار ٢٤٢ والصادر من مجلس الأمن، والذي فتح ثغرة قانونية لصالح إسرائيل وأضاف بها عقبة أخرى على الطريق.

أولاً: المزاعم التوراتية والتيار القومي- التوافق الصهيوني والزخم المستقبلي:

في بدايات الحركة الصهيونية .. كان هرتزل يبحث عن أرض – أي أرض– لتأسيس دولة لليهود، ولم يكن ذلك مستغرباً، ففي البدايات الأولى .. لم تختلف الحركة الصهيونية عن الحركات القومية التي عرفتها أوروبا، حيث الهدف هو إقامة دولة قومية يحمل هويتها عدد من الأفراد، الذين ينتمون إلى أصل عرقي واحد (والمعادل هنا هو اليهودية كعرق لا كدين) والتعريف بأولئك الأفراد عبر تاريخ مشترك في إطار ثقافي متجانس (والمعادل هنا هو أرشيف الأحداث الذي واكب اليهودي الأبيض في أوروبا)، وبمعنى آخر وبأبجدية البدايات .. كانت الصهيونية هي حركة قومية ليهود أوروبا، ولم تغيب الأبجدية عن وعي برنارد لويس، وهو يقول: "إن الصهيونية هي شكل من أشكال القومية"[٤] .. وكان محقًّا.

كان هناك عديد من خيارات الأرض أمام هرتزل، وكانت كلها مقبولة لديه.. خيارات مثل الأرجنتين عام ١٨٩٧ وقبرص عام ١٩٠١ وسيناء عام ١٩٠٢ وأوغندا عام ١٩٠٤، وكان خيار أوغندا هو الأقرب للتدشين كمشروع

تحت التنفيذ وحظي بموافقة هرتزل .. ولكن الفكرة التوراتية التي جسدها زعماء يهود شرق أوروبا .. اعترضت الخيار، ولم تستجب للمبررات البرجماتية التي ساقها هرتزل، وتحت ضغط الرفض .. تراجع هرتزل فيما يمكن وصفه بـ "اختبار أوغندا".

كان اختبار "أوغندا" هو بداية التوافق في الحركة الصهيونية بين التيار القومي / العلماني والتيار الديني / التوراتي ودعمه اللقاء الذي جمع بين هرتزل وماكس نورداو*، وأخذهما إلى علاقة إستراتيجية تقبل بـ "فلسطين" كخيار أوحد للوطن القومي لليهود .. على الرغم من بعض الكتابات الصهيونية العلمانية التي سخرت من العلاقة العاطفية بين اليهود وأرض فلسطين[٥]، ولكن .. كانت هناك ثلاث رءوس جسور امتدت لتعزز التوافق:

١- أن التيار القومي / العلماني اعتمد التوراة لا ككتاب مقدس للخلاص الروحي، ولكن كمرجعية تاريخية للأمة اليهودية المستقلة، وهذه المرجعية تجد صداها فيما كتبه دي فو قائلاً "لا يوجد تاريخ إسرائيلي إلا في التوراة، فالتوراة هي مجرد كتاب تاريخ"[٦].

٢- أن التيار الديني / التوراتي أرسل هجراته الأولى إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٠، ليخلق بذلك بؤرًا استيطانية مبكرة على أرض فلسطين.

٣- أن محاكمات درايفوس** في فرنسا منحت التيار القومي / العلماني فرصة للتخندق وراء مقولة "معاداة السامية"***، والمقولة – في ضمنياتها التحليلية وكما ترى الدراسة – تؤسس على فرضية بعلاقة خاصة بين اليهود وأرض فلسطين****، وكان للمقولة – بالتالي – دورها في تعزيز التوافق الصهيوني برأس جسر، لم يتردد حاخامات يهود في أوروبا (وبالذات في فرنسا) في قطع خطوات عليه في أعقاب محاكمة درايفوس[٧]، كما كان

---

* على الرغم من أن ماكس نورداو لم يكن منتمياً للمرجعية الدينية – التوراتية، إلا أنه كان يؤمن بأهمية التعبئة الدينية كإحدى الآليات التحفيزية للحركة الصهيونية.

** كان درايفوس يهوديًا فرنسيًا والتحق بالجيش الفرنسي، وفي عام ١٨٩٤ خضع لمحاكمة عسكرية بتهمة الخيانة العظمى، وبرأته المحكمة من التهمة المنسوبة إليه، وحظيت محاكمته باهتمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي وأثارت جدلاً في أوساط المثقفين، وكان هرتزل – وفي توقيت المحاكمة – يعمل مراسلاً صحفيًا لإحدى الصحف النمساوية بباريس، وتابع المحاكمة عن كثب واستثمرها في دعوته لبناء دولة لليهود.

*** كان فيلهام مار هو الذي قام بصك المقولة في البيان الصادر عن مجموعة ڤيينا عام ١٨٧٩.

**** وهي فرضية تدرج ضمن المزاعم التوراتية.

للمقولة – فيما بعد – زخمها المستقبلي بتداعيات حملت تأثيرتها ومؤثراتها إلى القرن العشرين وحتى الآن*.

ولعل الصلة التي ساقتها الدراسة للربط بين مقولة "معاداة السامية" وفرضية العلاقة الخاصة بين اليهود وأرض فلسطين في حاجة إلى وقفة تحليلية، ولعل منطوق المقولة هو نقطة البداية، فالمقولة لم تتم صياغتها بمنطوق "معاداة اليهودية"، ولكن جرى صياغتها بمنطوق "معاداة السامية"، وهذه الصياغة هي التي تمنحنا دليل الأثر للكشف عن الصلة وفقاً للسياق التالي:

أ- جرت صياغة المقولة – تاريخيًا – في توقيت عمد فيه بعض المثقفين اليهود في أوروبا – وبصفة خاصة في شرق أوروبا – إلى تبني اتجاه نحو إحياء اللغة العبرية والكتابة بها، وكان هناك رد فعل مضاد للاتجاه في المجتمعات الأوروبية، وتزامن رد الفعل مع توقيت عرفت فيه هذه المجتمعات موجات لاضطهاد اليهود على أراضيها.

ب-ولأن اللغة العبرية هي لغة سامية قديمة ولم تندثر .. مثلما اندثرت لغات سامية أخرى تزامنت معها في تاريخ النشأة، فلقد جرى استحضار صمود اللغة العبرية كدليل على صمود اليهود .. كشعب سامٍ** لا يذوب في مجتمعات أخرى.

ج- وهذا الصمود السامي – لغويًا وأثنيًا – هو الذي قاد إلى صياغة المقولة بمنطوق "معاداة السامية"؛ أي معاداة حق اليهود – من ناحية – في التعبير عن أنفسهم وعن خصائصهم الثقافية، دون أن يخضعوا قسراً للذوبان في مجتمعات أخرى، ومعاداة حقهم – من ناحية أخرى – في العودة إلى موطنهم الأصلي (فلسطين)***.

رءوس الجسور عززت التوافق القومي / التوراتي في الحركة الصهيونية، والتوافق – بدوره – حمل زخمه إلى أقانيم الزمن .. ماضياً وحاضراً

---

* كان من بين التداعيات .. أن كل من ينتقد إسرائيل ويدين ممارساتها هو معادي للسامية، وأن كل من يشكك في الأساطير اليهودية أو ينتقد بعض سمات الشخصية اليهودية هو – أيضاً – معادي للسامية .... إلخ، وأن كل من لا يعترف بالحقوق التاريخية المدعاة لليهود في فلسطين ولا يسلم لإسرائيل بعريضة المطالب لمزاعمها التوراتية هو – بالمثل – معادي للسامية.

** أي شعب من أصول سامية.

*** وفقاً للمزاعم التوراتية.

ومستقبلاً، حمل زخمه عندما أسس للمزاوجة بين المزاعم التوراتية والقانون المدني، ففي أعقاب التوافق جرى الحديث وفي الأدبيات الصهيونية عن مدينة الخليل – على سبيل المثال – باعتبارها أقدم مستوطنة يهودية في فلسطين، حيث اختارها النبي إبراهيم – عليه السلام – للإقامة فيها، واشترى قطعة أرض ليعيش عليها هو وأسرته ، وبالتالي .. بات له حق الملكية وفقاً للقانون المدني.

وفيما بعد .. صار حق الملكية حاضراً في ملف المسألة الفلسطينية، ويجري تسويقه كمسوغ للمستوطنات التي تلتهم الضفة ويبرر – ضمن مبررات أخرى كثيرة – التشدد الإسرائيلي الآني والمستقبلي في رفض منح الفلسطينيين .. هوية سيادية على أراضيهم؛ فالهوية السيادية للسكان تمنحهم الحق في الملكية العامة للأراضي التي تقع داخل إقليمهم، وهو ما تعيه إسرائيل جيداً، وتعي – بتلازم البديهة – أن إقرارها بالهوية السيادية للفلسطينيين سوف يحول بينها وبين إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكل ذلك يفسر لنا مقولة نتنياهو التي أطلقها تبريراً لشرعية المستوطنات قائلاً: "في عام ١٩٦٧ أصبحت إسرائيل هي صاحبة الأراضي العامة التي كانت من قبل تحت سيطرة الحكومة الأردنية (حوالي ٥٠% من مجموع الأراضي) ومعظم هذه الأراضي لم تكن مأهولة، ولم تكن هناك قضايا قانونية تطالب بهذه الأراضي من جانب العرب"[٨].

وهذا التوافق حمل زخمه – أيضاً – عندما ادخر مقولة الدولة اليهودية واستبقاها حاضرة في تاريخ المستقبل للدولة الإسرائيلية، حاضرة في كلمات بن جوريون، وهو يقول: "إذا كان الإله قد اختار الشعب .. فإن الشعب قد اختار الإله"[٩]، والإله الذي اختار الشعب يعادل المزاعم التوراتية .. والشعب الذي اختار الإله يعادل الوعي القومي لليهود بأنفسهم كمجموعة عرقية، والاختياران – معاً – لن يتجسدا إلا في مثال إسرائيل كدولة يهودية، حيث إسرائيل هي شاهد التحقق لاختيار الشعب للإله، وحيث تمددها بأبعاد الدولة اليهودية التي تفترش أرض الميعاد والمطهرة من الغرباء (وفقاً للمزاعم التوراتية) هي شاهد التحقق لاختيار الإله للشعب.

وهذا التوافق – يحمل زخمه بالمثل – وهو يدفع في اتجاه إعادة إحياء المسألة اليهودية كإشكالية تتخوف منها – مستقبلاً – المجتمعات الغربية*، فهو توافق يستدعي – دوماً – مقولة "معاداة السامية" والتي – وكما سبق القول – ترفض ذوبان اليهود في المجتمعات الأخرى (ومن بينها المجتمعات الغربية)، وبالتالي .. فإن المسألة اليهودية لا تجد حلها – ومن منظور التوافق – في اعتماد فكرة المساواة في الحقوق المدنية، كما طرحها جيفرسون (أحد الآباء الأمريكيين المؤسسين).

ومن ثم .. فإن تاريخ المستقبل قد يشهد عودة لجدل المسألة اليهودية في المجتمعات الغربية ذاتها، خاصة .. أن مقولة "معاداة السامية" تجد – وفقاً لتقديرنا – في إحدى مقولات الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو سنداً وإلهاماً لها، فلقد قال: "يعرض اليهود أمامنا فكرة ليست بالعادية: قوانين فوما وليكورجوس وسولون .. انتهت، في حين أن قوانين موسى الأقدم بكثير مازالت قائمة، وأثينا واسبرطة وروما .. دمرت واختفت من العالم هي وشعوبها، غير أن اليهودية لم تفقد أبناءها على الرغم مما لحق بها من خراب، إنهم يعيشون في أوساط كل الأمم ولكنهم لا ينصهرون فيها"**، وهذه المقولة تعني – وبالذات لليمين الإسرائيلي[١٠] – أن حل المسألة اليهودية في إطار الحضارة الغربية وداخل مجتمعاتها هو "حل غير طبيعي"، وأن "الحل الطبيعي" يكمن في الدولة اليهودية على أرض فلسطين.

عودة المسألة اليهودية وطفح ظاهرة معاداة السامية في دورة إحياء جديدة داخل المجتمعات الغربية .. ليسا شأناً محايداً تُباعد بيننا وبينه أمواج البحر ومصدات الرياح ومسقط الحدث، ولكنهما فصل في كتاب تاريخ مستقبل المنطقة، ولن يأتي (الفصل) معنوناً بانتصار السلام، فالمسألة والظاهرة سوف يعززان من الإلحاح الإسرائيلي طلباً ليهودية الدولة، وبإيقاع المونتاج الموازي.. سوف يغذيان نزعات يهودية بالعداء للعرب، باعتبارهم معاديين للسامية، فالعرب لا يعترفون بحقوق توراتية وتاريخية لليهود في أرض

* سوف تعرض الدراسة لهذه الإشكالية في المحور الرابع .

** هذه المقولة قد تفسر لنا الارتباط الذي جرى بين المسألة اليهودية – القومية وحركة التنوير في أوروبا وبالذات .. في فرنسا، وهو ارتباط لايستقر بمفعوله في الماضي فقط ولكنه يستطيل بمفعوله إلى المستقبل أيضاً.

فلسطين، وكل من لا يعترف بهذه الحقوق – وبتأويل صهيوني سبقت الإشارة إليه في أحد هوامش المتن – هو معادي بالضرورة للسامية، ولن يفيد الحديث عن شجرة العائلة السامية التي ينتمي إليها العرب واليهود، فمقولة معاداة السامية ليست مقولة أنثروبولوجية يشغلها التنقيب عن جذور شجرة، وليست مقولة رومانتيكية تبحث عن صورة تذكارية دافئة مع "أولاد العم".

وفي الحاصل .. فالتوافق القومي / التوراتي داخل الحركة الصهيونية كان عقبة فى طريق السلام، وسوف يبقى – وفي المستقبل – عقبة فى طريق السلام، ولكنها عقبة اعترضها التدويل، فالتدويل الذي منح إسرائيل شرعيتها السياسية .. أدار ظهره لمزاعمها التوراتية، ولم يسلم بها وحجبها عنها، والشواهد ناطقة وتقول:

١- إن وعد بلفور والذي جرى تقنينه في نظام الانتداب أبان منظمة عصبة الأمم .. لم يتحدث مطلقاً عن حقوق توراتية لليهود في فلسطين، ولم يسقط حقوق الآخرين فيها وكلماته تجزم بذلك .. فالوعد يقول نصًّا "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أنه يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

٢- إنه عندما كلفت عصبة الأمم بريطانيا بالاضطلاع بمسئولية الدولة المنتدبة على إقليم فلسطين، فإن بريطانيا تعهدت وفي ديباجة صك الانتداب (رقم ١٧٨٥ لعام ١٩٢٣) بمباشرة المسئولية اتساقاً مع عهد عصبة الأمم والذي عرض – بدوره – للانتداب في الفقرة ٤ / المادة ٢٢ بنص، يقول: "هناك مجتمعات معينة كانت من قبل تنتمي إلى الإمبراطورية التركية، ووصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة رهناً بقيام دولة منتدبة بتقديم المساعدة والمشورة لها في مجال الإدارة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها"، وهذا النص ينطبق تماماً على الشعب الفلسطيني، ولا يمنح إسرائيل شرعية بمزاعم توراتية.

٣- إن قرار التقسيم والصادر من الجمعية العامة (القرار رقم ١٨١) لم يمنح إسرائيل نهائيًا أي حقوق توراتية في فلسطين، ففي الجزء الثالث من القرار والمعنون بمدينة القدس، أعطت الفقرة (أ) نظاماً خاصًا للمدينة وبمقتضاه تصير المدينة كياناً منفصلاً وخاضعًا لنظام دولي خاص، كما أقر القرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني داخل دولة مستقلة وذات سيادة (البند ٣ / الفقرة أ / الجزء الأول).

مظلة التدويل لم تسلم لإسرائيل – هكذا – بمزاعم توراتية، ولكن إسرائيل رغبت فيها .. رغبت في ضم أراضي وراء الخط الأخضر في أعقاب انتصارها في حرب ١٩٦٧، ولذلك .. بدت راغبة في استبعاد الأمم المتحدة وجرى بالفعل الاستبعاد نسبيًا بعد صدور قرار مجلس الأمن في أعقاب الحرب (القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧) والذي منح إسرائيل ثغرة قانونية .. وكانت ثغرة مكشوفة.

ثانياً- القرار ٢٤٢: ثغرة مكشوفة ومصادرات مستقبلية

صحيح – ابتداءً – أن القرار ٢٤٢ أقر بأن أراضي الضفة والقطاع هي أراضي محتلة، ولكن صحيح أيضاً:

١- أن القرار لم يكن ملزماً .. فلم يصدر معنوناً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يُلزم الطرف المعتدي بإجراءات واجبة التنفيذ وإلا فإنه يخاطر بوضع نفسه تحت طائلة العقوبات الدولية، ولكنه صدر في إطار الفصل السادس من الميثاق، والذي تتلخص اهتماماته في تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٢- أن نص القرار – وباللغتين الفرنسية والإنجليزية – تحدث عن "حدود آمنة" لإسرائيل وبفقرة تقول" إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها"، ثم جاء النص وباللغة الإنجليزية – وهي اللغة شبه الرسمية في أروقة الأمم المتحدة – ليمنح بعداً جديداً لهذه الحدود الآمنة بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من "أراضي" لا بالانسحاب من "الأراضي"، وبفقرة

صريحة، وتقول "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير".

٣- أن القرار كان بمثابة انقلاب على اتفاق الهدنة الذي جرى برعاية الأمم المتحدة، وامتدت به إحداثيات رسم الخط الأخضر (خط الهدنة)، وهو خط لم يرخص لإسرائيل بأي دعاوى في أرض تقع خارجة، فوفقاً لنص اتفاق الهدنة فإنه "تم الاتفاق بين الطرفين على خطوط الهدنة المعينة في المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاق، دون المساس بالتسويات المتصلة بالأراضي أو خطوط الحدود أو بمطالبات أي من الطرفين المتعلقة بذلك"، وهو الخط الذي وصفه – فيما بعد – السير آرثر واتس بأنه: "خط البداية الذي يقاس منه مدى احتلال إسرائيل لأراضٍ غير إسرائيلية"[١١]، وما يعنينا في وصف السير واتس هو أنه ليس لإسرائيل حقوق في المطالبة بأراضٍ خارج الخط الأخضر، ويبقى التحفظ على وصفه الضمني للأراضي الواقعة بين الخط الأخضر وخط التقسيم .. بأنها أراضي إسرائيلية، فالخط الأخضر هو خط هدنة وليس خط حدود.

كان الانقلاب على اتفاق الهدنة حاضراً في نص القرار، فلقد أعطى لإسرائيل الحق في التفاوض على أرض خارج الخط الأخضر، وبالتالي .. انتهك مبدأ عدم الضم، لينتهك تباعاً – وعملياً – حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .. فالمبدأ والحق متلازمان، وكان هذا مقصوداً ومبيتاً ولم يتستر عليه تعليق اللورد كرزون (المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة آنذاك) على القرار والذي ذكر .. أن القرار لم يتضمن الانسحاب إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ ولم يضف "آل" التعريف إلى "أراضي" ولم ينص على كلمة "كل الأراضي" لأن خط الحدود الذي كان قائماً قبل عام ١٩٦٧ لم يرسم كخط حدود ثابتة، بل كان خطاً تم تحديده منذ عام ١٩٤٩، وهكذا – مرة أخرى – فلقد أسقط القرار مبدأ عدم الضم.

وفي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ عاد مجلس الأمن ليصدر قراره رقم ٣٣٨ وكان هو الآخر غير ملزم، وأعاد التأكيد على ضرورة تفعيل القرار ٢٤٢ وبفقرة تقول "يدعو (مجلس الأمن) جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع

أجزائه"، وفي رد الفعل على القرار ٢٤٢ (ومن بعده على القرار ٣٣٨) بات كل شيء قابلاً للتفاوض وفقاً للتفسير الإسرائيلي، وباتت الولايات المتحدة ملتزمة – وفقاً لتعليق مندوبها في الأمم المتحدة – بتنفيذ هذا القرار، وكان الالتزام الأمريكي يعني شيئاً واحداً فقط، وهو رعاية المفاوضات الثنائية بين الأطراف في ظل التفسير الأمريكي للقرارين، والذي عبر عنه جيداً يوجين روستاو النائب الأسبق لوزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية، وهو يقول "قرارا مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ يمنحان إسرائيل الحق في السيطرة على المنطقة إلى حين إبرام معاهدات سلام مع جاراتها العربيات".

صارت التسوية السلمية – هكذا – رهناً بمفاوضات ثنائية ترعاها الولايات المتحدة منفردة أو بالمشاركة مع آخرين، ولكن القرارين (٢٤٢، ٣٣٨) تركا مساحة لتأويل مرجعية المفاوضات، فلقد كانت هناك مرجعية عربية تخلقت عبر مراحل التفاوض المصري – الإسرائيلي انتهاءً إلى اتفاقية كامب ديفيد، وعبرت عن نفسها بمقولة "الأرض مقابل السلام"، وكانت هي المرجعية التي انطلقت من منصتها كل المبادرات العربية اتصالاً حتى مبادرة القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، ولكنها لم تكن المرجعية التي تقبل بها إسرائيل لحل المسألة الفلسطينية .. فلقد كان لها مرجعية أخرى بمنطوق "التفاوض هو مرجعية التفاوض"، فلقد تعاملت إسرائيل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة كإقليم دون سيادة منذ عصر الانتداب، ولا يملك سكانه – بالتالي – حق تقرير المصير، بينما تملك عليه حقوقاً بمزاعم توراتية وساعدها على ذلك – وكما أشرنا قبلاً – القرار ٢٤٢.

ولعل القرار ٢٤٢ في حاجة – ومن وجهة نظرنا – إلى وقفة تأملية، ولعلها تساعد على تلمُّس إجابات لثلاثة أسئلة:

١- لماذا كانت بريطانيا هي الدولة التي تقدمت بنص القرار ؟

٢- ما الحيثيات القانونية التي رتبت لبريطانيا – من وجهة نظرها – مسوغاً بتضمين عبارة "الانسحاب من أراضي" بديلاً لعبارة "الانسحاب من الأراضي" في نص القرار ؟

٣- ما الذي يترتب على الحيثيات .. وكان مستهدفاً ؟

إنها أسئلة تنتظم إجاباتها – وفي رؤيتنا – في منظومة واحدة وبمفردات تكتمل في أبجدية متسقة، فبريطانيا هي التي تقدمت بنص القرار.. لأنها كانت الدولة المنتدبة على إقليم فلسطين، وفي تضمينها للنص بـ "أراضي" بديلاً لـ "الأراضي"، فإنها – وكما يتراءى لنا – قد افترضت مسوغاً بحيثيتين لاستبعاد الجمعية العامة للأمم المتحدة من مباشرة المسألة الفلسطينية ومصادرة دورها مستقبلاً، وباجتهاد الاستقراء .. فإن حيثيتي المسوغ تتكشفان هكذا:

(١) إن حق تقرير المصير قد انقضى بانقضاء نظام الانتداب، وحيث إن الجمعية العامة هي الجهاز الذي تقع فيه سلطة إنهاء انتداب عصبة الأمم، وحيث أن الانتداب على فلسطين قد إنتهى بجلاء القوات البريطانية عنها في الأول من أغسطس عام ١٩٤٨، فإن "وديعة الحق" لم تعد بحوزتها .. لكن بحوزة مجلس الأمن في ظل مرجعية قانونية جديدة، مرجعية تضع مبدأ عدم الضم وحق تقرير المصير في مداولة التفاوض، ولعلي هنا أتوقف بملاحظة تقاطعية .. فإذا كان تغيير قواعد اللعبة هو – وكما سبق القول – جوهر صراع تاريخ المستقبل، فإن بريطانيا كانت فاعلة في تغيير قواعد اللعبة أكثر من مرة، فلقد قامت – وعبر القرار ٢٤٢ – بـ "النقلة الثانية" لوديعة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، بعدما قامت بـ "النقلة الأولى" للوديعة من حوزتها كسلطة انتداب على إقليم فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإحالتها للملف برمته إلى الأمم المتحدة، بطلب من الجمعية العامة بتأليف لجنة خاصة للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة، وعلى عكس ما يرى البعض .. فإن الإجراء الذي سلكته بريطانيا لم يكن مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة*، ولكن ذلك لا ينفي أنها لم تفي بالتزاماتها كسلطة منتدبة على الإقليم، ولم تبلغ الأمم المتحدة بأن الشعب المقيم على أرض الإقليم قد بات مؤهلاً لتقرير مصيره.

* وفقاً للمادة (٨٥) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة هي المنوط بها مباشرة وظائف الأمم المتحدة فيما يخص اتفاقات الوصاية .. بعد ما تم إحلال نظام الوصاية بديلاً لنظام الانتداب، وسبقتها المادة (٧٧) وتضمنت تقنيناً للأوضاع التي تخضع فيها الأقاليم لنظام الوصاية، وكان إحداها .. قيام سلطة الانتداب بوضع الدول المسئولة عن إدارتها في الوصاية .. وهو ما فعلته بريطانيا، ومن ثم .. فهي لم تخالف الميثاق، عندما أحالت الملف إلى الجمعية العامة ، ولكن ذلك لا ينفي – مرة أخرى – أنها لم تفي بالتزاماتها كسلطة انتداب، وسوف تتوقف الدراسة – مجدداً وفي المحور الثالث – أمام المادتين السابق الإشارة إليهما .

(٢) التمسك الحرفي بنص الفقرة (١) من المادة (١٢) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تقول: "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أي توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن"، وحيث إن المجلس يباشر النزاع في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٢٤٢ .. بل وانتقلت الوديعة إليه، فإن المادة (١٤) من الميثاق تفقد مفعولها، وهي المادة التي تخول الجمعية العامة سلطة القيام بالتوصية باتخاذ التدابير للتسوية السلمية.

وبالتداعي .. فإن إجابة السؤال الثالث تلحق بالإجابتين السابقتين باجتهاد يقول .. إن الذي يترتب على الحيثيتين وكان مستهدفاً هو .. المصادرة الاستباقية لأي نزاع قد ينشب في المستقبل بين إسرائيل والجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما تصل المفاوضات الثنائية بين الأطراف في المسألة الفلسطينية إلى مرحلة نزع الحصانة عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وهكذا .. كانت هناك عقبتان اعترضتا مبكراً طريق السلام، ثم صاحبتاه على طول محطاته .. وهما:

١- مؤثرات التوافق الصهيوني بين التيار القومي / العلماني والتيار الديني / التوراتي، والذي ذهب يبحث - ومازال - عن شرعية لمزاعمه التوراتية على الأرض .. مزاعم لا تعترف للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير وتحاول إقامة علاقة تاريخية ممتدة بين اليهود والأراضي الفلسطينية المحتلة (وبالذات الضفة) عبر حروف جر، تلحق بأساطير دينية وتغوص بحفريات أثرية*.

٢- القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ واللذان منحا إسرائيل حقوقاً تفاوضية على أراضٍ تقع خارج الخط الأخضر.

* ولذلك فإن العقد الأخير من القرن التاسع عشر شهد نشاطاً صهيونياً واسعاً في التنقيب عن الآثار على نطاق واسع في أرض فلسطين، تجاوز ما قام به علماء آثار مثل روبنسون وتوبلر وجرين وكوندر، وعاد النشاط مجدداً في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة حتى الآن، وسوف يبقى قائماً في المستقبل، وكل ما يتردد عن أخطار حفرية تهدد المسجد الأقصى وغيره من المقدسات الإسلامية والمسيحية يبدو صحيحاً، وينبغي ألا يُسقط من الاعتبار فالحفريات هي جناح الأسطورة بمزاعمها التوراتية.

وفي حقيقة الأمر .. فإنهما لم يكونا مجرد عقبتين إستاتيكيتين على طريـق السلام، بل كانتا أكثر من ذلك .. كانتا بمثابة مقدمتين ديناميكيتين لتغيير قواعد اللعبة لصالح إسرائيل في صراع تاريخ المستقبل، وكان للصراع تجاذباته والتي سوف يفرد لها المحور التالي سطوره.